السوداني: وقعنا اتفاقاً ستراتيجياً مع تركيا لضمان حقوق العراق المائية

اعلن رئيس مجلس الوزراء، محمد شياع السوداني، اليوم الأربعاء، البدء بالخطوات العملية لتنفيذ المشروع الخاص بتحلية مياه البحر بالبصرة، وفيما أكد أن العراق وقع اتفاقاً ستراتيجياً مع تركيا لضمان حقوق العراق المائية.

وذكر المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء في بيان تلقته "المطلع"، أن:"رئيس مجلس الوزراء، محمد شياع السوداني، ترأس اجتماعاً موسعاً في ديوان محافظة البصرة وذلك لمتابعة الإجراءات الخاصة بمعالجة مشكلة شح المياه في المحافظة، وحضر الاجتماع كل من وزراء الموارد المائية والإعمار والزراعة، ورئيس الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات، ومحافظي البصرة وميسان وذي قار، ورئيس مجلس المحافظة، ورئيس هيئة المستشارين، وقائد العمليات المشتركة، ومدراء الدوائر المعنية والوكلاء والمدراء العامين والقادة الأمنيين".

وأضاف البيان، أن:"الاجتماع استعرض التحديات الناجمة عن شح المياه، والمعالجات المطلوبة لأزمة المياه وزيادة نسب الملوحة، وتأثيرها في مستوى تأمين مياه الشرب للمواطنين"، مبيناً أن،

المحافظين قدموا إيجازاً عن مشاكل المياه بمحافظاتهم، وتداعياتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وتقديم مقترحات لحلول آنية وسريعة.

وأكد السوداني، بحسب البيان، أن:"مشكلة شح المياه مزمنة، تتجدد في كل موسم نواجه فيه قلة مياه الأمطار، ما يؤثر في حجم الخزين المائي وحجم الإطلاقات من الحصص المائية، وبشكل أساسي من الجارة تركيا"، مشيراً إلى أن:"المعالجة لا تقتصر على إجراءات آنية، ويجب التعاون لمواجهة الأزمة والعمل بروح الفريق الواحد".

وشدد على، اتخاذ إجراءات حازمة بحق المتجاوزين على الحصص المائية، وعلى ضفاف الأنهر"، مبيناً أن "الحكومة وقعت اتفاقاً استراتيجياً مع تركيا بشأن إدارة المياه، باعتبار أن 90 بالمئة من مصادر المياه للعراق تعتمد على الجانب التركي.

وأوضح، أن:"الاتفاقية تنص على نقل أسلوب إدارة المياه الى العراق من خلال التجربة الناجحة لتركيا في تنفيذ مشاريع السدود ومحطات المياه".

وأشار رئيس الوزراء إلى أن:"مشروع تحلية مياه البحر كأحد الحلول الاستراتيجية، حيث التزمت الحكومة بتنفيذه، وتم تحويل المشروع الى محافظة البصرة التي اتخذت الإجراءات الخاصة به"، موجهاً، بتدقيق الإجراءات الخاصة بالمشروع الذي يعد الأكبر من نوعه في المنطقة، وسينفذ بتكنولوجيا وتقنيات حديثة، مؤكداً أن المشروع أُقر في مجلس الوزراء، وبإمكان المحافظ إبرام عقد مع الشركة المنفذة.